الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق

محمد عبد الكريم منهل العقيدي

وزارة الزراعة / الشركة العامة للتجهيزات الزراعية

المستخلص

إن وزارة الزراعة العراقية هي المؤسسة التي تعمل على تنمية القطاع الزراعي وتضع الخطط المناسبة لتطويره من خلال أعداد البحوث والدراسات ومعالجة مشاكله وتقوم بإرشاد الفلاحين والمزارعين نحو تطبيق أفضل السبل والتقنيات الزراعية .

إن التنمية الزراعية في العراق تتطلب نهجا جديدا وفقا للمتغيرات الاقتصادية التي تمر بها البلاد وذلك من خلال إتباع الأساليب العلمية واستثمار نتائج البحوث الزراعية في مجالي الإنتاج النباتي والحيواني ، وهذا يتطلب أن يتوجه البحث العلمي إلى البحوث التطبيقية لتكون ذات فائدة ، ومن خلال الجهاز الإرشادي الذي يكون عبارة عن حلقة وصل بين الباحثين والمزارعين .

ولأجل تحقيق هذه التنمية الزراعية استعرض البحث واقع الزراعة الحالية في البلاد ، وشخص أهم معوقات تطوره والحلول المقترحة لها ، من اجل نهضة لتنمية الزراعة في العراق.

المقدمة

بغية التوصل إلى وضع توجهات رئيسة لاستراتيجية التنمية الزراعية العربية، لابد من تشخيص للمرحلة الحالية للتنمية الزراعية في كل قطر عربي ومعالجة حالات الاختلال،ومن ثم إجراء عملية تعشيق لتجارب الأقطار العربية في المجال الزراعي للتوصل إلى توجهات رئيسة لإستراتيجية التنمية الزراعية العربية تهدف إلى تحقيق التطور في القطاع الزراعي العربي ومواكبة التقدم العالمي في المجال الزراعي.

وفيما يتعلق بالعراق يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار المتغيرات الاقتصادية التي مر بها بعد أحداث 2003/4/9 والبدء في عملية التحول التدريجي من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق. إن كل دول العالم اليوم في تسارع وتسابق مع الزمن سواءً في المجال الزراعي أو مجالات الاقتصاد المختلفة الأخرى، ولاسيما أن العراق يواجه تكتلات اقتصادية عالمية لا يقوى على مواجهتها، إذا ما استمر على وضعه الحالي، وعليه لا بد من وضع استراتيجية للتنمية الزراعية العراقية تتداخل وتتفاعل مع استراتيجية التنمية الزراعية العربية، ولتحقيق ذلك لابد من تشخيص المرحلة الحالية ومعوقات التنمية الزراعية والحلول المناسبة لها.

المبحث الأول

الواقع الراهن

تمهيد :

تلعب السياسة الزراعية دوراً كبيراً في توجيه وتخصيص الموارد الاقتصادية الزراعية واستغلالها بشكل اقتصادي في سبيل زيادة الإنتاج ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج والمستوى المعاشي للعاملين في القطاع الزراعي وبالتالي ازدهار هذا القطاع وصولاً إلى الرفاهية الاقتصادية .إلا إن القطاع الزراعي في العراق بشكل خاص يعاني من انخفاض الإنتاجية لمعظم المحاصيل الزراعية مع ضعف المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.وعليه ينبغي إتباع الطرق العلمية الصحيحة والابتعاد عن سياسة الارتجال عند اعتماد السياسة الزراعية وذلك من خلال تهيئة الوسائل التي من خلالها تزداد القدرة الإنتاجية لعناصر الإنتاج المستخدمة في العملية الزراعية ككل . كما إن أي إجراء لا يترتب عليه زيادة الكفاءة الإنتاجية للفرد أو المجتمع لا يعتد به اقتصادياً (1 ص 395).

البرامج والسياسات المعتمدة:

1- السياسة الإنتاجية الزراعية : Agricultural Production Policy

هذه السياسة تشتمل على سياستين رئيسيتين من السياسات الإنتاجية الزراعية إلا وهي سياسة استغلال الأراضي الزراعية وسياسة استخدام القوى العاملة في العراق .

أ- سياسة استغلال الأراضي الزراعية :

تضمنت التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الجارية في العراق في الفترة الماضية على تطبيق نماذج متباينة لحيازة الأراضي الزراعية وتوزيع الموارد في الريف العراقي تراوحت بين الجمعيات التعاونية والمزارع الجماعية وبين الحيازات الفردية الصغيرة والمشروعات الزراعية التجارية ونمط الملكيات الزراعية الواسعة ، وقد حقق كل نظام من هذه النظم الاجتماعية- الاقتصادية وبدرجات متفاوتة أشكالا من النجاح والفشل عند تطبيقه وفق الظروف المحيطة به (2) .

ب_ سياسة استخدام الموارد البشرية للإنتاج الزراعي في العراق :

انه بالرغم من ارتفاع نصيب الفلاح العراقي من الأراضي الزراعية قياساً بالكثير من البلدان الأخرى ، إلا إن إنتاجية الفلاح العراقي هي اقل بالمقارنة بالكثير من الدول الأخرى سواء كانت هذه البلدان متقدمة أو نامية ، حيث بلغ نصيب الفلاح الواحد من الأراضي الزراعية في الآونة الأخيرة حوالي(2.5) دونم، في حين أن حصة الفلاح الواحد في مصر ((على سبيل المثال لا الحصر)) هي أقل من(0.5) دونم، ولكن بالرغم من ذلك فأن إنتاجية الفلاح المصري تبلغ ضعف إنتاجية الفلاح العراقي (3ص 48) .

2- السياسة السعرية الزراعية: Agricultural price policy

بشكل عام وباختصار ، إن السياسة السعرية الزراعية في العراق تمثلت في تحقيق عدة أهداف ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف بالاتي :

أ- سياسة رعاية مصلحة المنتجين الزراعيين .

ب- سياسة رعاية مصلحة المستهلكين .

ت- السياسة الزراعية لرعاية مصلحة المنتجين الزراعيين والمستهلكين معاً.

ث- سياسة سعرية زراعية بغية تحقيق أهداف استراتيجية محددة .

ولا بد من الإشارة هنا أنه من اجل رعاية محصول أو عدد من المحاصيل ، نظراً لما تحتله من أهمية خاصة كأن تكون هذه المحاصيل مصدراً أساسياً للحصول على النقد الأجنبي أو إنها تدخل كإنتاج وسيط لإنتاج سلع صناعية يحرص البلد على تحقيق نسبة من الاكتفاء الذاتي منها لضرورات سياسية أو أن يمثل المحصول نسبة عالية من احتياجات المستهلكين وليس بالامكان الحصول عليه من الأسواق الخارجية دون مساومات سياسية ، كما حصل مع العراق بعد فرض الحصار الاقتصادي عليه عام 1990 ، وقد اعتمد العراق هذه السياسة بالنسبة إلى عدد من المحاصيل ، ولذا فأنه اتبع سياسات تشجيعية بغية تشجيع المنتجين لضمان إنتاج أكبر قدر ممكن من هذا المحصول (4 ص 35-38) .

3- سياسة تسويق المنتجات الزراعية :

إن العملية التسويقية تجري في العراق بطريقة بدائية حيث لا يملك معظم الفلاحين مخازن نظامية لتجميع منتجاتهم ومحاصيلهم الزراعية، أضف إلى ذلك أن الفلاح العراقي لا يدرك لحد الآن أهمية الفرز والتدريج والتصنيف للمحاصيل والمنتجات المتجمعة كما وانه لا يدرك أيضاً

خطورة تركها في الهواء الطلق... الخ مما يؤدي إلى تلف نسبة كبيرة من المحاصيل قبل وصولها إلى الأسواق.وما يقال عن المنتجات الزراعية النباتية يقال عن الحيوانية ، وعليه فقد أسست الدولة العديد من المؤسسات والجمعيات التسويقية لتسهيل هذه المهمة التسويقية ، إلا أن دور هذه الجمعيات بقى ضعيفاً بسبب ضعف الوعي التعاوني لدى الفلاح ورغبته في حرية التحرك بمفرده (4 ص 40-45) .

4- سياسة توريد المستلزمات الزراعية :

إن سياسة توريد المستلزمات الزراعية كانت بشكل عام تقع على عائق الدولة باستيراد كميات كبيرة من الآلات والمعدات الزراعية من بذور وأسمدة وأعلاف ومبيدات وآلات ومعدات وغيرها ، إلا انه بعد عام 1987 قللت الدولة العديد من الإجراءات الاستيرادية الحكومية وأطلقت الكثير من الحرية للقطاع الخاص في عملية الاستيراد.

5- السياسة الائتمانية الزراعية:

وهي السياسة التي تعنى بعمليات التمويل والتسليف الزراعي ، وهذه السياسة أيضاً لم تكتب لها النجاح في العراق بسبب عد الجدية فيها ، إذ أن اغلب القروض الممنوحة للفلاحين أصبحت قروضاً معدومة وكانت شروط الحصول عليها صعبة في كثير من الأحيان كما وكانت تكتنفها اعتبارات سياسية وانتماءات خاصة (4 ص47) .

الإجراءات المتخذة من قبل وزارة الزراعة ومؤسساتها :

1- المياه:المحدد الرئيس للتنمية الزراعية :

زيادة فعالية مصادر المياه،وكما هو معروف انه من أهم العوامل المساعدة في النهوض بالقطاع الزراعي هي وفرة الموارد المائية، وقد عانى العراق من تجاوزات كثيرة من دول الجوار والدول المتشاطئة معه، وعليه ينبغي تفعيل التشريعات القانونية الخاصة بذلك، وبعكسه سيؤدي ذلك إلى تأخير عملية التنمية الزراعية في العراق.

1-1 تطوير تقانات واستخدام وإدارة موارد المياه:

ن العراق ومنذ سنة (1999) قام بتأسيس مشروع مختص لتطوير استخدام تقانات الري الحديث في العراق ، وتولت الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ((إحدى تشكيلات وزارة الزراعة))

باستيراد منظومات الري بالرش الثابت والمحوري والتنقيط، بالإضافة إلى تصنيع قسما منها من خلال الجهود الذاتية للدولة.

2-1 التوعية المائية : من خلال نشر ثقافة ترشيد استخدام المياه في الزراعة :

إن وزارة الزراعة العراقية ساهمت بشكل جاد في مسألة ترشيد استخدام المياه من خلال مجلة الزراعة الإرشادية التي تنشر مواضيع مختلفة في مجالات التنمية الزراعية ومنها ما يتعلق بالمياه، أضف إلى ذلك ما يقوم به الباحثون في وزارة الزراعة بنشر معلومات عن الاستخدامات الفنية لأنظمة الري بالرش الثابت والمحوري ، ومنها على سبيل المثال المقالة المعدة من قبل الدكتور (العقيدي) بهدف التعرف على كيفية استخدامها وترشيد استخدام كمية المياه في الزراعة [5].

2- تنمية وحماية الأراضي الزراعية :

يشتمل سطح العراق على أربعة مناطق طبوغرافية مهمة يمكن ترتيبها حسب المساحة والأهمية النسبية التي تشكلها ، وتتوزع كآلاتي : الصحارى (39%) ، السهول (30%) ، الجبال (21%) ، الأراضي المتموجة (10%) .

تبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة لغاية الصنف الرابع نحو (11.1) مليون هكتار وهي تشكل نسبة (26.1%) من المساحة الكلية لأراضي القطر، ((قسمت الأراضي الكلية للعراق إلى ثمان أقسام)). ويلاحظ أن التربة الممتازة للزراعة شكلت حوالي (0.6%) فقط، والجيدة للزراعة (38.7%) والمتوسطة الجودة (43.0%)، وذات القابلية المحدودة (17.7%). ويلاحظ أن (64.1%) من مجموع الأراضي (للصنفين السادس والسابع) يمثل عديمة الإنتاجية التي تصلح كمراعي موسمية. وهناك (9.4%) من إجمالي المساحة تمثل أراضي غير صالحة للزراعة (الصنفين الرابع والخامس) إلا إنها يمكن أن تتحول إلى أراضي زراعية في حالة إجراء عمليات الاستصلاح وغسل التربة لها للتخلص من الأملاح الزائدة ومن ثم فهي تمثل رصيداً إضافيا من الأراضي الزراعية. أما الصنف الثامن فهو محدود الاستعمال لكونها تقع خارج الاستعمال الزراعي حيث أنها عبارة عن تضاريس أرضية عالية وتشكل نسبتها (4.9%) من المساحة الكلية لأراضي القطر من حيث مواصفات التربة [6 ص20].

3- استيرادات العراق لسد العجز في المستلزمات الزراعية :

شملت استيرادات العراق من المواد والمستلزمات الزراعية والتي تخدم المزارعين والفلاحين ومن مناشئ عربية وأجنبية وكما مبين أدناه ضمن تخصيصات 2004.

أ- الأسمدة 77500000 دولاراً.

ب- البذور 358295 دولاراً

ت- الصحة الحيوانية 16572509 دولاراً.

ث- المكننة الزراعية73677646 دولاراً.

ج- الأعلاف 4425000 دولاراً

ح- المبيدات 17446480 دولاراً

هذا وان ما تجدر الإشارة إليه هنا أن الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ((إحدى تشكيلات وزارة الزراعة)) هي الجهة المسؤولة عن استيراد المستلزمات الزراعية كافة التي يحتاجها القطر بدرجة أساسية، ويغطي القطاع الخاص بنسبة العجز من هذه المستلزمات. مع العلم أن الشركة أعلاه تتبع سياسة سعرية مدعمة للمنتج الزراعي المحلي، وهي سياسة مجزية ومحفزة، إلى أن نصل بالاقتصاد العراقي اقتصاداً لا يعتمد بالدرجة الأساسية على مادة النفط.

4- التطوير والتحديث التقني للزراعة :

اهتمت وزارة الزراعة بالبحوث الزراعية والأساليب العلمية في الزراعة، انطلاقا من حقيقة بأن زيادة الإنتاج والإنتاجية يكون من خلال استخدام التقنيات الحديثة، والأساليب الحديثة بالزراعة واعتماد التكنولوجيا الزراعية الحديثة باعتبارها أساس التطوير والتحسين، واعتمدت هذه السياسة البحثية على البرامج الإنمائية الوطنية، كمدخل أساسي لتحسين الزراعة العراقية وفق أسس علمية رصينة هدفها تطوير الإنتاج الزراعي وتحسين واقع المزارعين، ومن هذه البرامج على سبيل المثال، البرنامج الوطني لتطوير زراعة الرز وغيره من البرامج التي سيتم ذكرها لاحقاً بالتفصيل.

5- البرامج الزراعية :

إن البرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية العاملة في وزارة الزراعة للسنوات (95_2001) والمبينة في الجدول رقم(1) أدناه.حيث يلاحظ أن البرامج المذكورة كانت ضمن الأنشطة الزراعية الخاصة بالرز، الحبوب والبقوليات، الطماطة، القطن، الذرة الصفراء، المياه المالحة، زهرة الشمس، الدواجن، تقانات الري الحديثة، النخيل، الزيتون، والمحاصيل الزيتية. فالبرامج الإنمائية التطويرية لمحصول معين يتضمن سلسلة من الفعاليات من استنباط أصناف جديدة وتحديد العمليات

الزراعية المناسبة في الحقل،ووضع الحلول المناسبة للمشاكل التي تظهر خلال نمو وتطوير المحصول،وتحليل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لمراحل البرنامج، وأخيرا إدخال التقانات الجديدة على مستوى المزارع مع الباحثين وصولاً إلى مرحلة التبني على مستوى الفلاح(7ص44).

جدول رقم (1)

البرامج والمشاريع الإنمائية الوطنية العاملة في وزارة الزراعة للسنوات(1995_2000)*.

سنة ابتداء البرنامج	اسم البرنامج
1995	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الرز
	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الحبوب والبقوليات في المناطق الديمية
1996	البرنامج الوطني لتطوير زراعة الطماطة
	البرنامج الوطني لزراعة الذرة الصفراء
	البرنامج الوطني لاستخدامات المياه المالحة
	المشروع الإنمائي لتطوير زراعة محصول زهرة الشمس
1998	البرنامج الوطني لإعادة تأهيل قطاع الدواجن
1999	البرنامج الوطني لتطوير زراعة القطن
	البرنامج الوطني لتطوير تقانات الري
	البرنامج الوطني لتطوير زراعة وإنتاج المحاصيل الزيتية
2000	البرنامج الوطني لنشر زراعة الزيتون عالي الزيت

* قسم من هذه البرامج ألحقت بشركات وهيأت وزارة الزراعة بعد سنة 2003، والقسم الآخر منها أصبح هيأة مستقلة كإحدى تشكيلات وزارة الزراعة، كالهيأة العامة للنخيل.

المصدر: محمد عبد الكريم منهل العقيدي(دكتور)، دراسة قياسية للميزة النسبية والتنافسية لمجموعة الحبوب ،السكر، الزيوت(دراسة قطرية لجمهورية العراق)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق،سنة 2005 ، ص .44

6- بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية:

اهتمت وزارة الزراعة بالتدريب، في مجالات وتخصصات زراعية مختلفة، وكان التدريب في العراق باتجاهين هما:

أ- **الاتجاه الأول** : التدريب داخل القطر من خلال إحدى تشكيلات وزارة الزراعة المكلفة بالتدريب وهي الهيأة العامة للإرشاد والتعاون الزراعي، أو من خلال المؤسسات التعليمية والشركات والوزارات الأخرى.

ب- **الاتجاه الثاني** : التدريب خارج القطر، وتقوم بها المنظمات العالمية والإقليمية وعلى رأسها المنظمة العربية للتنمية الزراعية، منظمة الأغذية والزراعة الدولية، أو الدورات التي تقدمها الأقطار الشقيقة والصديقة(8ص12).

7- الاستثمار الزراعي المشترك:

من الضروري تحقيق الموازنة بين أهداف المجتمع وربحية المشروع القابل للاستثمار، وأن لا تكون الدولة المضيفة أرضاً خصبة للأرباح الفاحشة على حساب مجتمعها ومستقبلها، وهذا يتطلب مواصفات وتشريعات لحماية البلد المضيف للاستثمار.

وللمساهمة في تدعيم الموقف الحذر من الحاجة إلى الاستثمار المشترك، ترى الدراسة المعدة من قبل الدكتور (العقيدي) ما يأتي (9ص13).

أ- ضرورة تطابق نوعية الاستثمار مع خطط وبرامج التنمية للدولة المضيفة.

ب- ضرورة التأكد من عدم وجود مصادر محلية لتمويل المشروعات المعروضة للاستثمار المشترك والتي لابد أن تكون مشروعات إنتاجية قادرة على استغلال المواد الخام المحلية وتوفر فرص العمل للعمالة المحلية.

ت- ضرورة توفر المقومات الاقتصادية الأساسية لمشروعات الاستثمار المشترك وأن تتولد من نشاطاتها قيمة مضافة يستفاد منها البلد المضيف.

ث- إشراك القطاع العام في شركات مساهمة مع المستثمر المشترك لضمان الحقوق العامة ولاسيما في المشاريع الاستثمارية الضخمة.

ج- الترويج الإعلامي للمشاريع المطلوب الاستثمار المشترك بها لخلق التنافس بين الشركات العربية مع بعضها وبينها وبين الشركات المحلية.

ح- إجراء تقويمات دورية عن مشاريع الاستثمار المشترك للوقوف على نشاطاتها ومخرجاتها ومديات الفائدة منها للأطراف المشاركة.

8- تنشيط التجارة الزراعية العربية كمحرك للتنمية الزراعية عموماً:

التجارة العربية البينية الزراعية طيلة العقود الماضية كان دورها ثانوياً إذ لم تتعدى نسبتها(10%) من إجمالي التجارة العربية الخارجية، ولأسباب تتمثل بعدد من المعوقات الداخلية والخارجية .

ففيما يتعلق بالمعوقات الداخلية، فأنها تمثلت بعدم ملائمة التشريعات الكمركية والمغالاة في التعريفات الكمركية والقيود الإدارية وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية مقارنة بمثيلاتها من السلع الزراعية الأجنبية فضلاً عن تدني مستوى جودتها. وضعف مستويات الخدمات التسويقية والتمويلية إضافة إلى خضوع القرار التجاري الزراعي ((شأنه شأن أي قرار اقتصادي عربي)) إلى القرار السياسي مع غياب التخطيط على الصعيد القومي. وعدم الجدية في تطبيق القرارات المتخذة في اغلب الأحيان وكذلك تماثل السلع الزراعية المنتجة في اغلب البلدان العربية.

أما المعوقات الخارجية فأنها تمثلت في هيمنة الدول الكبرى على مسار التجارة العالمية عموماً والعربية على وجه الخصوص، وتعاظم حجم التكتلات الاقتصادية واحتكار الشركات المتعددة الجنسيات لسلع الغذاء الأساسية والذي نجم عنه قوة مساومتها في السوق العالمية مقابل ضعف القدرات التساومية العربية. وهذه الحقيقة، كما نوهنا عنها سابقاً، ليست بالجديدة فبعض البلدان العربية لها علاقات تجارية مع أوربا منذ القدم كما هو الحال في جمهورية مصر العربية التي تصدر القطن إلى المصانع الإنكليزية منذ مائتي عام تقريباً .

ولغرض تعزيز وتطوير التجارة البينية للسلع الزراعية بوجه عام والغذائية بوجه خاص يمكن العمل على ما يلي:

8-1 إنشاء تكتل عربي إقليمي من قبل الدول العربية المنضمة إلى منظمة التجارة العالمية وفق المادة (24) من الاتفاقية... والعمل على تطوير هذا التكتل والعمل على ارتقائه إلى مستوى أعلى من التكامل الاقتصادي. وتشكيل سوق عربية مشتركة حقيقية تكون ذات تأثير ملموس في المعاملات التجارية العربية والأجنبية.

8-2 دعوة الدول العربية التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية التعاون مع التكتل الإقليمي العربي والانخراط في عضويته سواء انضمت للمنظمة فيما بعد أو لم تنضم للاستفادة من مزايا التكتل كدول أولى بالرعاية في مجال التجارة بالسلع الزراعية أو غيرها طبقاً للاستثناءات الواردة في اتفاقية ارجواي الزراعية.

3-8 رغم جميع ما يتعرض له العمل العربي المشترك من صعوبات ومعوقات قيدت وأعاقت تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري العربي، فأن ما تتمتع به البلدان العربية من مؤهلات التكامل وعوامله توجب اتخاذ خطوات جدية لإقامة منطقة التجارة العربية الكبرى وصولاً إلى السوق العربية المشتركة والتي أقرتها الجامعة العربية عام .2001

4-8 دعوة جامعة الدول العربية إلى التحرك السريع بوضع التوجهات واتخاذ القرارات الضرورية لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وعمل ما يلزم وعن طريق عقد اجتماعات قمم عربية لتحقيق ذلك. وتعديل ميثاق الجامعة وهياكلها إذا اقتضت الضرورة على طريق تحقيق وحدة الموقف العربي بهذا الشأن واتخاذ القرارات السياسية والتنظيمية الحاسمة وصولاً إلى هدف التكامل.

5-8 تفعيل ما سبق ما اتخذ من قرارات عربية تكاملية وتحديث الاتفاقيات السابقة وعقد ما يلزم من اتفاقيات جديدة تمليها المتغيرات الإقليمية والدولية الراهنة.

6-8 إنشاء شبكة كفوءة لتبادل المعلومات التجارية بين الأقطار العربية تمكن من عقد الصفقات التجارية بين هذه الأقطار بسهولة ويسر.

7-8 تطوير وسائل نقل البضائع براً وبحراً وجواً بين الأقطار العربية وإيجاد خطوط شحن منتظمة بين الموانئ العربية.

8-8 تطوير وسائل الفرز والتعبئة والتخزين طبقاً للمواصفات والمقاييس الدولية.

9-8 تعزيز وسائل واليات فتح اعتمادات وشحن السلع لتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير للسلع الزراعية وغيرها .

10-8 إنشاء صندوق عربي لدعم الصادرات الزراعية بين الأقطار العربية يتم تمويله من الدول العربية بشكل متناسب مع استيراداتها الزراعية من خارج الوطن العربي. ويمكن الاستفادة من تجارب أوربا والولايات المتحدة بشأن إنشاء صناديق الدعم التصديرية .

11-8 اعتماد موقف موحد للدول العربية بشأن التجارة مع التكتلات الدولية ومنظمة التجارة العالمية من خلال تفعيل الإجراءات اللازمة لاكتمال منطقة التجارة العربية الكبرى وإزالة القيود الكمركية وغير الكمركية التي تعوق تدفق السلع الزراعية بين الأقطار العربية . اخذين بنظر الاعتبار المناخ الاقتصادي العالمي الجديد التي أوجدته منظمة التجارة العالمية وما تتطلبه من ضرورة تنسيق وتوحيد المواقف العربية اتجاهها .

8-12 العمل على إبراز الميزة النسبية لإنتاج المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية لكل قطر من الأقطار العربية لإمكانية تطبيق مزايا الإنتاج والتجارة الواسعتين .

8-13 تعزيز دور غرفة التجارة العربية للقيام بدورها في مجال استكشاف الأسواق الخارجية بالتنسيق مع غرف التجارة في كل قطر عربي ومن خلال الاتفاقات الجماعية والثنائية .

8-14 اعتماد النظم التسويقية المتطورة لتنشيط حركة التجارة العربية البينية في السلع الزراعية، وهذا يتطلب دعم البنى الارتكازية لهذه الأنظمة وترابطها من خلال شبكة واسعة من الاتصالات ونظم معلومات وأخبار السوق بما يضمن تفضيل المنافسة وإحلال الشفافية في التعاون التجاري(10 ص46-50).

9-التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المعاصرة والمستقبلية:

إن العراق من الدول الذي قبل مؤخراً في منظمة التجارة العالمية بصفة مراقب وعليه التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية المستقبلية، هذا بالإضافة إلى الاستفادة من الآثار الايجابية عند الانضمام إلى المنظمة بصفة عضواً دائما فيها، ومن هذه الآثار ما يلي:

9-1 لعل من أهم الآثار الايجابية لاتفاقية ارجواي الزراعية على البلدان النامية عموماً والعربية خصوصاً هو أن البلدان المصدرة لبعض السلع التقليدية والتي تمتلك فيها مزايا نسبية خاصة ستستفيد من هذه الاتفاقية في الأمد القصير وكذلك الأمدين المتوسط والبعيد. وهي بذلك تتقارب مع مواقف البلدان المتقدمة التصديرية تقليدياً، فجمهورية مصر العربية على سبيل المثال وسيلان ستستفيد من أسعار جيدة في مجالات تصدير القطن والشاي، وهكذا. وهذا يخفف عنهم فروقات استيراد المواد الغذائية وتقليص العجوزات في الموازين التجارية وميزان المدفوعات. على أن هذه الميزة الايجابية لا تنطبق على البلدان المستوردة للسلع الزراعية والغذائية بالكامل (Net importer) .

9-2 إن الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الزراعية والغذائية في السوق الدولية جراء خفض الدعم وتخفيض الرسوم الجمركية من شأنه أن يحفز البلدان النامية على ضرورة اتخاذ السياسات الحازمة في سبيل تطوير إنتاجية الأرض والعمل في القطاع الزراعي لزيادة الإنتاج الزراعي وتطويره بكافة السبل بالرغم من المشاكل التي تعيق هذا التطور سواء كانت

اقتصادية أم اجتماعية أم مشاكل تتعلق بضيق إمكانية الموارد الزراعية والطبيعية المتاحة .

9-3 إن اتفاقية أرجواي بما تتضمنه من تحقيق أو إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية قد يشجع على دخول الاستثمارات الأجنبية إلى البلد النامي المعين (إذا ما توفرت الحوافز لذلك) مما قد يساعد على النهوض ببرامج وسياسات تنموية جادة تؤدي إلى زيادة التراكم الرأسمالي في هذا البلد . فارتفاع أسعار السلع الزراعية قد يساعد على توسيع قاعدة المدخلات الإنتاجية في الزراعة من خلال زيادة عوائد المشروعات الإنتاجية والخدمية المرافقة للنشاط الزراعي (التسويقي على وجه التحديد). وهذا من شأنه أيضاً يساعد على زيادة الاستثمارات من أصحابها المحليين منافسة منهم للمستثمر الأجنبي. ولعل هذه الآثار الإيجابية ستكون أكثر وضوحاً في البلدان النامية التي تمتاز بوفرة وتنوع الموارد الأولية الممكنة الاستخدام في إنتاج بدائل السلع المستوردة .

9-4 إن الانخفاض المتوقع في الطلب المحلي على السلع الزراعية والغذائية المستوردة المقرون بزيادة بدائل السلع المستوردة سيؤثر بشكل ايجابي على ميزان التجارة وميزان المدفوعات مما قد يساعد على تقليص فجوة الغذاء في البلد النامي المستورد (الناجم عن ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولية). ومرة أخرى هنا يتعزز الأمر في حالة وفرة وتنوع الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد النامي .

9-5 هنالك استثناءات تتيح للبلدان النامية الاستفادة من مزايا هذه الاتفاقية ، متى ما أحسن استخدام وتطبيق هذه الاستثناءات، فإن الآثار الايجابية ستزداد في مساحتها عن الآثار السلبية(10 ص88-89).

10- الحد من الفقر في الريف العراقي:

إن وزارة الزراعة في العراق تعمل على الحد من الفقر في الريف العراقي من خلال البرامج الإنمائية التي تشرف عليها وزارة الزراعة والمذكورة في الجدول رقم (1) سابق الذكر، وذلك من خلال إدخال التقانات الجديدة على مستوى المزارع مع الباحثين وصولاً إلى مرحلة التبني على مستوى الفلاح.

11- مشاركة القطاع الخاص في تصنيع المستلزمات الزراعية:

تم استحداث شعبة التصنيع المحلي في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية ((إحدى تشكيلات وزارة الزراعة)) خلال فترة الحصار على القطر لوجود ضرورة ملحة لتوفير قسم من المستلزمات الزراعية الضرورية التي بالإمكان تصنيعها اعتماداً على الخبرات المحلية والمواد الأولية ومستلزمات التصنيع الأخرى من المكائن والمعدات المتوفرة في القطر. حيث تم التعاقد مع المصنعين المحليين على تصنيع المعدات الخاصة بالمكننة الزراعية ومستلزمات الثروة الحيوانية ومعدات الري المختلفة والمبينة في أدناه:

أ – تصنيع أدوات احتياطية للحاصدات.

ب– تصنيع آلات حراثة مختلفة.

ج– تصنيع مضخات ماء (خنزيرة).

د– تصنيع مجازر دواجن متكاملة بضمنها منظومات التبريد ومخازن التجميد.

هـ– تصنيع معالف الدواجن.

و– تصنيع منظومات شرب للدواجن.

ز– تصنيع أقفاص لتربية الدواجن ذات منظومات ميكانيكية.

ح– تصنيع أقفاص نقل الدجاج الحي.

ط– تصنيع أغلب أجزاء منظومات الري بالرش الثابت.

ي– التعاقدمع شركات القطاع العام والخاص لتصنيع منظومات الري بالرش الثابت والمحوري والتنقيط والمتحرك.

ك– تصنيع المحارير لقاعات الدواجن والمحارير الرقمية.

ل– تصنيع مفرغات الهواء لقاعات الدواجن.

م– تصنيع مستلزمات النحل.

ن– تصنيع البيوت البلاستيكية.

12– **في مجال توفير الأمن الغذائي:**

12–1 تهتم وزارة الزراعة العراقية باستخدام الأصناف العالية الإنتاجية وذات النوعية الجيدة للحبوب ومحاصيل الخضر والفاكهة، وتوفير السياسات الزراعية التطبيقية لاسيما في مجال

الإرشاد الزراعي لتبسيط نتائج البحوث الزراعية التطبيقية لتسهيل تنفيذها في المزارع والحقول ، أضف إلى ذلك السياسات المتعلقة بإقراض صغار المزارعين والفلاحين من خلال القروض الميسرة، مع تطوير وسائل تسويق الحاصلات الزراعية وتحسين النوعية والجودة لإمكانية تقوية المنافسة مع السلع الزراعية المثيلة التي دخلت الأسواق العراقية.

12-2 نظراً للتدهور الحاصل في النخيل ،وخاصة في السنوات الأخيرة بسبب الحروب والأوضاع غير المستقرة ، حيث انخفضت أعدادها بشكل حاد مما يتطلب الاهتمام بهذه الشجرة المقدسة ،وعليه سعت وزارة الزراعة العراقية خلال الهيأة العامة للنخيل في إعادة تأهيل البساتين القديمة وإنشاء بساتين جديدة وتوفير الفسائل المطلوبة.

12-3 باشرت وزارة الزراعة العراقية بإلغاء نظام التسليم الإجباري لمحاصيل الحبوب الاستراتيجية وغيرها من المحاصيل الأخرى. وبدأت بتطبيق حرية التسويق للدولة ((وزارة الزراعة والتجارة)) ومن خلال أسعار تشجيعية تضعها الدولة قبل موسم الإنتاج والتي تضاهي مستويات الأسعار العالمية.ويتوقع من انفتاح السوق بهذا الشكل من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز المزارعين على زيادة الإنتاج والاستفادة من حوافز السوق والأسعار.

12-4 لا تزال وزارة الزراعة مستمرة في دعم أسعار مدخلات الإنتاج الزراعي مثل مستلزمات المكننة الزراعية ، البذور المحسنة ، الأسمدة الكيمياوية، وغيرها من المستلزمات الزراعية الأخرى.

12-5 لا تزال وزارة الزراعة مستمرة في تطوير نظم الإرشاد الزراعي السائدة والتي هي الأخرى تضررت خلال السنوات السابقة ، مما يتطلب إيجاد صيغة للربط بينها وبين نتائج البحوث الزراعية.

13- في مجال برامج التطوير من خلال المعونات الدولية:

13-1 استمرار وزارة الزراعة العراقية بتنفيذ البرامج التنموية القطاعية مع مختلف الجهات المانحة، ومن هذه البرامج التي هي تحت التنفيذ الآتي:

أ- تطوير خدمات الثروة الحيوانية.

ب- تطوير الخدمات البيطرية.

ج- تطوير الصناعات الحرفية في المناطق الريفية .

13-2 وزارة الزراعة العراقية مستمرة في السعي لتمويل المشاريع التنموية التالية:

أ- تطوير صناعة البذور الوطنية.

ب- تطوير الثروة السمكية.

ج- مكافحة التصحر.

د- إعادة تأهيل خدمات الحجر الزراعي ((النباتي والحيواني)).

هـ- المكافحة المتكاملة للآفات الزراعية ((IPM)).

و- إنشاء القرى العصرية في المناطق الريفية لتكون منهجاً يهتدي به المزارعون لتطوير إنتاجية الأرض والعمل ورأس المال.

ز- تكثيف الجهود لتعزيز دور الجمعيات التعاونية الزراعية ولاسيما المتخصصة منها مع توفير الخدمات المرتبطة بها،حتى لا تستطيع العمل بشكل اقتصادي وتجاري ضمن السوق الزراعية وبما يخدم مصالحهم.

ح- تطوير زراعة بذور المحاصيل العلفية باعتبارها حجر الأساس لتنمية المناطق الرعوية لتطوير الثروة الحيوانية.

ط- تخفيف التلوث البيئي وذلك من خلال نشر الأحزمة الخضراء في محافظات البلاد تدريجياً.

14- في مجال الثروة الحيوانية:

14-1 تحسين النسل للحيوانات المز رعية وذلك من خلال إدخال وسائل التلقيح الصناعي وملحقاتها لزيادة الإنتاج والإنتاجية لهذه الثروة الحيوانية.

14-2 إنشاء مراكز بحوث جديدة في ثلاث مناطق من البلاد لتحسين تربية وإنتاج الجاموس للاستفادة من الحليب ونسبة الدهن العالية في إنتاج الحليب ومشتقاته.

14-3 تكثيف زراعة الذرة الصفراء والبيضاء وحسب البيئات الملائمة لها لسد جزء من عليقة الدواجن، أضف إلى ذلك محصولي الحنطة والشعير.

14-4 نشر الأصبعيات للأسماك المحلية في المسطحات والخزانات والأهوار لتنمية الثروة السمكية،أضف إلى ذلك إنشاء المزارع الصناعية في الأراضي المتدهورة غير الصالحة للزراعة.

المبحث الثاني
معوقات التطور الزراعي

1- وجود فجوة ما بين الإنتاج والاستهلاك المحلي ناتجة عن استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة في معظم محافظات القطر، أضف إلى ذلك تحول عدد كبير من المزارعين والفلاحين من الريف إلى المدينة.

2- ضعف تمويل القطاع الزراعي وبالتالي ضعف تكوين رأس المال الزراعي مما يتطلب زيادته بهدف تطوير هذا القطاع، وذلك لأن القطاع الزراعي سيساعد في تطوير القطاعات الأخرى، وخاصة القطاعات الصناعية التي تعتمد على الزراعة كأساس لعملها من المواد الزراعية وليس العكس. أي بمعنى آخر لا يمكن تطوير القطاعات الأخرى بدون تطوير القطاع الزراعي، فلا معنى لتطوير صناعة السكر بدون تطوير زراعة قصب السكر على سبيل المثال ((لا الحصر)).

3- قلة نسبة الاستثمار في القطاع الزراعي، سواءً كان الاستثمار الوطني أو الأجنبي، ففيما يتعلق بالاستثمار الوطني لا يمكن تركه للقطاع الخاص بشكل مطلق، إذ يجب أن تتبنى الدولة الاستثمار في مجالات البنى التحتية التي لا يمكن للقطاع الخاص الدخول بها، وإشراك القطاع الخاص في الدخول في المشاريع الاستثمارية ذات المردود الاقتصادي والتي تحقق له الأرباح في المشاريع ذات المردود السريع.أما فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي فهو سلاح ذو حدين، أي بمعنى آخر يجب التركيز على الاستثمار الأجنبي في المجالات الأساسية للاقتصاد العراقي، ولا يترك الأمر للمستثمر الأجنبي للاستثمار في مجالات يحددها هو، من دون مراعاة للظروف الحالية التي يمر بها القطر حالياً.

4- ضعف دور المصرف الزراعي التعاوني وقلة حجم القروض الموجهة للمزارعين مقارنة بحجم التضخم الهائل الذي يشهده القطر.

5- قلة الموارد المالية المخصصة لمجالات البحث العلمي، أضف إلى ذلك عدم تهيئة الأجواء العلمية لخبراء العراق مما أدى إلى هجرة العقول العراقية إلى كل بلدان العالم وبدون استثناء.

6- ينبغي للقيادات الإدارية في بعض مؤسسات وشركات وزارة الزراعة فهم المرحلة الحالية التي يمر بها العراق، آخذين بنظر الاعتبار إعادة تقييم السياسات الاقتصادية والزراعية والمالية السابقة وتهذيبها بحيث تكون ذات أثر فعال في حركة التنمية الزراعية في العراق، ومن ثم تكون أحد أسباب زيادة قوة الاقتصاد العراقي.

7- لازال أغلبية المزارعين في العراق لا يدركون معنى الانتقال من الاقتصاد المخطط بيد الدولة إلى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار.

8- على الرغم من توفر الإمكانيات المادية في العراق، إلا إنه يجب أن يرافق ذلك توفر المعرفة واستخدام التقنيات الحديثة في الزراعة، وذلك لأن الإمكانيات المادية وحدها لا تحقق أي تنمية زراعية في أي بلد، فالإمكانيات المادية والتقنيات يعتبر أحدهما مكملاً للآخر.

المبحث الثالث

الاستراتيجية المقترحة لتنمية القطاع الزراعي في العراق

1- القضاء على الفساد الإداري بكل أشكاله، التنظيمي ((المخالفات التي تصدر عن الموظف أثناء تأدية واجباته الوظيفية)) والمالي ((عدم الالتزام بالأمور المنصوص عليها قانوناً)) والأخلاقي ((كقبول الرشوة)) وغيره من مظاهر الفساد الإداري.

2- زيادة نسبة الاستثمارات الوطنية المخصصة للقطاع الزراعي، مع تشجيع الاستثمار الأجنبي شريطة توفر الأجواء المناسبة لهذا الاستثمار مع مراعاة المجالات التي يتم الاستثمار فيها.

3- زيادة الاهتمام بمرافق البنى التحتية الأساسية الزراعية، أضف إلى ذلك الخدمات الزراعية وتطوير الواقع الريفي.

4- الاهتمام بالمؤسسات والمعاهد العلمية وزيادة الإنفاق في الجوانب المتعلقة بتطوير التكنولوجيا الحالية وتشجيع البحث العلمي من خلال تحديث المناهج الدراسية وبما يتماشى مع التطور العلمي في دول العالم.

5- استخدام سياسة حماية المنتجات الزراعية المحلية من المنافسة الأجنبية في مجال أسعار بيع المنتجات للمستهلكين، حيث تم إدخال سلع زراعية إلى العراق من مصادر دول مختلفة تباع في الأسواق المحلية بأسعار أقل من أسعار مثيلاتها المنتجة محلياً، وذلك على أقل تقدير في السنوات القادمة، ريثما تتحسن كفاءة المنتج والاقتصاد العراقي.

6- زيادة حجم القروض المقدمة من قبل المصارف الزراعية، سواء كانت قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل، وبما يتناسب مع حالة التضخم التي يشهدها القطر، مع مراعاة أن تكون أسعار الفائدة على هذه القروض مقبولة.

7- إيجاد صيغ تنسيقية بين وزارة الزراعة والوزارات الأخرى، فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع المشتركة والتي تتطلب تظافر الجهود المشتركة من أجل إنجاحها.

8- التأكد من سلامة تطبيق القوانين المتعلقة بالأنهار التي تدخل العراق من دول الجوار والدول المتشاطئة معه.

9- زيادة نسبة الإيفادات للأغراض التدريبية خارج العراق بحيث تشمل معظم كوادرنا الزراعية قدر الإمكان لزيادة المعرفة والإطلاع على مظاهر التقدم والتحضر التي تشهدها البلدان الأخرى.

10- نشر البيانات الإحصائية المختلفة عن القطاع الزراعي سنوياً على شكل مجموعة إحصائية.

11- الاهتمام بتصنيع المنتجات الزراعية في حالة حدوث فائض في الإنتاج الزراعي كالطماطة، والتمور على سبيل المثال لا الحصر، بدلاً من تدني أسعارها أو تعرضها للتلف.

12- نظراً للتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق المبني على المنافسة في الجودة والأسعار، نرتأي أن تكون عملية التحول هذه تدريجياً حتى يتأقلم المزارع العراقي ويفهم الطبيعة الإنتاجية للسلع والخدمات التي تربطه مع بقية دول العالم، إذ هي في النهاية تؤدي إلى المنافسة بين المشاريع المختلفة من أجل تحقيق أكبر كمية من الإنتاج وبأقل قدر ممكن من التكاليف.

13- الانسحاب التدريجي للدولة من الأنشطة الزراعية أو غير الزراعية التي بإمكان القطاع الخاص من تنفيذها حالياً، وتبقى الدولة مسؤولة عن الأنشطة ذات النفع العام.

14- تفعيل دور مؤسسات الدولة ذات الطبيعة الإرشادية والبحثية وباستخدام كافة الوسائل المتاحة المرئية والمسموعة، إضافةً إلى الصحف والمجلات الزراعية والتوعية الحقلية عند التوصل إلى طرق وأساليب جديدة في الزراعة.

15- استخدام المحاصيل المتحملة للملوحة.

16- التخلص من مشكلة الملوحة التي تهدد اغلب الترب في المنطقة الوسطى والجنوبية من خلال استصلاح الأراضي((شبكات الري والبزل)).

17- نظراً للتدهور الكبير الحاصل في المراعي الطبيعية والتي تمثل أكثر من نصف مساحة العراق،مما يتطلب إعادة الغطاء النباتي فيها لتأمين هدفين،الأول توفير الأعلاف للثروة الحيوانية،والثاني تقليل فرص حدوث العواصف الرملية التي أصبحت مألوفة في السنوات الأخيرة.

18- ازدادت مساحة الكثبان الرملية في وسط وجنوب العراق بشكل ملحوظ مما يتطلب الاهتمام بهذه المشكلة البيئية الخطيرة،وذلك من خلال إقامة مشاريع لمكافحة التصحر.

19- التركيز على تطوير الهيأة العامة للبحوث الزراعية وإيجاد صيغ جديدة للبحث الزراعي بما يضمن إيجاد حلول عملية لكافة المشاكل والمعوقات التي تحيط بتنمية القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

20- التركيز على التدريب النوعي للعاملين مما يزيد من خبرتهم وكفاءتهم في أداء أعمالهم وكيفية التعامل مع الفلاحين.

21- التشجيع على استثمار الطاقات الشابة الزراعية من خريجي كليات الزراعة والطب البيطري في شركات الصناعات الغذائية والإنتاج الحيواني.

22- تشجيع القطاع الخاص من خلال تصنيع بعض المستلزمات الزراعية مما يساعد على تشغيل الأيدي العاملة والتقليل من الاعتماد على الاستيراد.

23- تفعيل الحجر الزراعي والحجر البيطري ليأخذ دوره الفعال في منع انتشار الآفات الزراعية.

24- إتباع السياقات المعمول بها عالمياً من حيث مواصفات الجودة للسلع الزراعية العراقية بهدف تحقيق إمكانية دخولها للأسواق الخارجية.

The main trends Suggested to the strategy of Agricultural Development that's used in future in Iraq

Dr. AL- Akeedy, Mohammed .A.M.
Expert in Agriculture Economy
Ministry of Agriculture/ state Co. for Agricultural supplies.

Abstract

Ministry **of Iraqi Agriculture is an institution that works on developing the Agriculture sector and putting the proper plans to be**

enhanced by preparing the researches, studies and solving its problems. As well as, it intends to direct the farmers and landlords into applying the best agriculture means and techniques.

The **Agriculture development used in future in Iraq requires to a new method due to the economic variables incurred in a country by following the scientific manners and investing the results of agricultural researches in fields of plant and animal production. The purpose of that, is to direct the scientific research to applied researches in order to be benefit through the guidance system which is a conductive link between the researchers and farmers.**

For **achieving the agriculture development, the research previews the fact of current agriculture in the country as well as characterizing the most important obstacles of its developing and suggested solutions for agriculture renaissance used in future in Iraq.**

المصادر

1- عبد الوهاب مطر الداهري (دكتور) ، الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد ، الطبعة الثانية ، 1997،ص(395).

2- منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (تقرير في مجال حيازة الأراضي ، روما للفترة من 4-1999/10/6 .

3- هوشيار معروف (دكتور)، الاقتصاد العراقي بين التبعية والاستقلال، دراسة في العلاقات الاقتصادية الدولية للفترة قبل (1) حزيران 1972، وزارة الثقافة والإعلام/ بغداد ، 1977 ، ص .48

4- محمد رؤوف سعيد (الدكتور) ، أرسلان منوجر سان احمد ، السياسة الزراعية في العراق مع إشارة خاصة إلى إقليم كوردستان ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، المجلد الثالث ، العدد التاسع ، 2005،ص(35-38).

5- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، الاستخدامات الفنية لأنظمة الري بالرش الثابت والمحوري، جريدة الصباح، العدد (432)، في 2004./12/13

6- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، أحمد محمود فارس (دكتور)، تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي، دراسة قطرية لجمهورية العراق، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق، سنة 2001، ص (20).

7- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، دراسة قياسية للميزة النسبية والتنافسية لمجموعة الحبوب، السكر، الزيوت (دراسة قطرية لجمهورية العراق)، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ، بغداد، العراق، سنة 2005، ص (44).

8- سعد عبد الله مصطفى عاصم (دكتور)، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العربي لعام 2001، جمهورية العراق، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بغداد، العراق، سنة 2002، ص (12).

9- محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، الاستثمار العام والخاص في القطاع الزراعي في جمهورية العراق، والآفاق المستقبلية، المؤتمر العلمي الرابع لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب المنعقد في الأردن للفترة من 14-2005/3/17، ص 13.

10- جميل محمد جميل (دكتور)، محمد عبد الكريم منهل العقيدي (دكتور)، منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية، دار الكتب والوثائق، رقم الإيداع 149 لسنة 2005، ص 46-50.